

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

ملخص التقرير السنوي

2016

ملخص
التقرير
السنوي
2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طبقاً للمادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشرفني أن أرفع إلى السدة العلية بالله التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2016، وهو التقرير الذي يتضمن رصداً وتحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبلادنا وجرداً للأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذه السنة.

لقد تميزت سنة 2016 بتقديم المغرب رسمياً لطلب العودة إلى الاتحاد الإفريقي، بعد نحو اثنتين وثلاثين سنة من الغياب. وقد تحققت هذه العودة سنة 2017 بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي والتي أعلنت فيها جلالتم فيها جلالتمكم : «لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة. وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي. فنحن، شعوب إفريقيا، نتوفر على الوسائل وعلى العبقريّة، ونملك القدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا».

من جهة أخرى، اتسمت سنة 2016 بنجاح الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية (الكوب 22) المنعقدة بمدينة مراكش، والتي أكدت قدرة بلادنا على الاضطلاع بمسؤولية الإشراف على تظاهرة عالمية مخصصة لموضوع يكتسي طابعاً حيويًا لكوكب الأرض. وقد تم إحراز تقدم مهم خلال هذا المؤتمر، سيما من خلال تحديد سنة 2018 أجلاً لإعمال اتفاق باريس، بدل 2020، كما كان محددًا مسبقاً، بالإضافة إلى الرفع من حصة التمويلات الموجهة إلى مشاريع التكيف.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الوضعية الاقتصادية

على المستوى الاقتصادي، اتسم السياق الدولي خلال سنة 2016 بنمو متباطئ لاقتصاد البلدان المتقدمة وبشكل خاص على مستوى أبرز البلدان الصاعدة والبلدان النامية. وبالموازاة مع ذلك، سجل المناخ الدولي أيضا تواصل تباطؤ حجم التجارة العالمية وتوجه بعض البلدان المتقدمة والصاعدة نحو التدابير الحمائية، فضلا عن تواصل عملية إعادة توازن الاقتصاد الصيني الرامية إلى إعادة توجيه نموده للنمو نحو الاعتماد على الطلب الداخلي.

على الصعيد الوطني، اتسمت سنة 2016 بضعف الأداء الاقتصادي، إذ عرف نمو الناتج الداخلي الخام تباطؤا ملموسا بلغ 1.2 في المائة بعدما حقق 4.5 في المائة سنة 2015، وذلك في أعقاب تراجع القيمة المضافة الفلاحية بالنظر للنقص الكبير في التساقطات المطرية، الأكثر حدة طيلة 30 سنة، في وقت سجلت فيه القيمة المضافة غير الفلاحية نمواً جد متوسط.

غير أن هذا التطور يؤكد هشاشة الاقتصاد المغربي إزاء التقلبات المناخية، وإن أضحت هذه الهشاشة أقل حدة مقارنة مع الماضي، وذلك على الخصوص بفضل مواصلة الجهود المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر من أجل مواكبة تحويل القطاع الفلاحي وبفضل المخطط الاستعجالي لمواجهة آثار الجفاف الذي تم إطلاقه سنة 2016.

ويظل نمو القيمة المضافة غير الفلاحية متواضعا، رغم الانتعاش الطفيف الذي عرفه سنة 2016 بنسبة 2.2 في المائة عوض 1.8 في المائة خلال السنة السابقة. ويعزى ذلك بالأساس للتباطؤ الكبير على مستوى التصنيع والأداء الضعيف في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات الاستخراجية، على الرغم من الانتعاش المسجل وما سُجل من تسارع طفيف للقيمة المضافة للقطاع الثالثي.

في هذا السياق، كانت مساهمة مكوّن «صافي الصادرات» في النمو سلبية سنة 2016، (-4.7 نقطة مائوية)، بعد مساهمة إيجابية سنة 2015. وبالمقابل، اضطلع الطلب الداخلي بدور المُخفّف بالنسبة للاقتصاد الوطني. وفعلا، فإن هذا الطلب ارتفع بوتيرة متسارعة إذ سجل 5.5 في المائة مقابل 1.9 في المائة في السنة الفارطة. علاوة على ذلك، كانت مساهمته في النمو إيجابية، أي 5.9 نقطة مائوية، عوض 2.1 نقطة سنة 2015.

وقد شكل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار العمومي وارتفاع وتيرة قروض التجهيز (ابتداء من شهر شتبر)، العوامل المحركة الرئيسية لدينامية الطلب الداخلي في 2016. وبالفعل، فإن الاستهلاك النهائي للأسر، الذي ارتفع بنسبة 3.4 في المائة سنة 2016، استفاد من نسبة التضخم المنخفضة ومن ارتفاع عائدات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3.4 في المائة وارتفاع وتيرة قروض الاستهلاك بنسبة 5.4 في المائة، وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفه مؤشر ثقة الأسر سنة 2016 بالقياس لسنة 2015. وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت نسبة الاستثمار، إذ سجلت 33.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2016، عوض 30.8 في المائة سنة 2015.

في هذا السياق، شهد الاقتصاد المغربي فقدان 37.000 منصب شغل، مقابل 33.000 منصب شغل جرى خلقها سنة 2015. وسجل قطاع «الفلاحة والغابات والصيد البحري» فقدان عدد صاف من مناصب الشغل بلغ نحو 120.000 منصب ما بين 2015 و2016، بسبب ضعف الموسم الفلاحي. غير أن سنة 2016 شهدت إحداث عدد صاف من مناصب الشغل فاق 20.000 منصب مؤدى عنه وحوالي 100.000 منصب شغل في إطار التشغيل الذاتي.

وفضلاً عن الجوانب المتعلقة بالظرفية، فإن ضعف خلق فرص الشغل بالمغرب يكتسي طابعاً بنوياً يتفاقم مع توالي السنوات. فعلى مدى الفترة 2003-2006، كانت نقطة نمو إضافية تمكن من خلق أزيد من 38.000 منصب شغل في المتوسط. وقد انخفض هذا الأداء بصورة مطردة، إذ بلغ 25.000 منصب شغل لكل نقطة نمو طيلة الفترة 2007 - 2011 ثم 12.000 منصب شغل خلال الفترة 2012-2015.

في هذا السياق، اتسمت سنة 2016 بانخفاض معدل نشاط السكان البالغين سن الشغل إلى 46.4 في المائة، عوض 47.4 في المائة سنة 2015. ولا يزال معدل نشاط النساء آخذاً في التراجع، إذ بلغ 23.6 في المائة (16.6 بالوسط الحضري) مقابل 70.8 في المائة بالنسبة للرجال. من جهة أخرى، فإن أزيد من ثلثي العاطلين عن العمل هم عاطلون لأكثر من سنة، كما أن 64.8 في المائة منهم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة. وتجدر الإشارة إلى أن نسب البطالة في صفوف خريجي التعليم الجامعي العالي بلغت أكثر من 25 في المائة، فيما تتجاوز هذه النسبة في صفوف حاملي شهادات التكوين المهني 22 في المائة.

من جهة أخرى، عرفت المالية العمومية تحسناً طفيفاً خلال سنة 2016. إذ واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي منتقلاً من 4.2 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2015، إلى حوالي 4 في المائة سنة 2016. غير أن هذا المستوى من العجز يظل أعلى من مستوى 3.5 في المائة كما ورد في قانون المالية. وقد تحقق هذا الانخفاض بفضل التحكم في النفقات الجارية وتعبئة أفضل للمداخيل الضريبية وذلك رغم ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع تسديدات الضريبة على القيمة المضافة، ومداخيل هبات دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت أقل من التوقعات، والوتيرة المستدامة لنفقات الاستثمار.

على صعيد الحسابات الخارجية، تفاقم العجز التجاري للسلع خلال سنة 2016 بحوالي 19.4 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة، حيث بلغ 184.6 مليار درهم. ونتيجة لذلك، فقد عرفت نسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات توقفاً للمنحى التصاعدي المسجل على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث تراجعت من 58.6 في المائة سنة 2015 إلى 54.8 في المائة سنة 2016، وذلك رغم ارتفاع عائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تراجعت بنسبة 28.2 في المائة خلال سنة واحدة، كما أن الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج ظلت مستقرة تقريباً عند مبلغ 6.3 ملايين درهم، بعد ارتفاع هامم سُجِّل سنة 2015. وفي الوقت نفسه، تعززت احتياطات العملة الصعبة بنسبة 12.1 في المائة في المعدل السنوي، لتصل إلى 252 مليار درهم في نهاية دجنبر 2016، أي ما يعادل حوالي 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

في ضوء هذه التطورات، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالعمل على تفاذي انخفاض الطلب الداخلي وذلك بالنظر لآثاره المحققة للاستقرار الاقتصادي في إطار انتهاج سياسة مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية لضمان استقرار الأسعار ولدعم القدرة الشرائية.

كما يقترح المجلس إحداث آليات لتقليص تَقَلُّبِ دَخَلِ الساكنة القروية، من خلال تمويل مشاريع غير فلاحية في الوسط القروي كفيلة بخلق فرص الشغل وتحفيز الطلب المحلي إبان المواسم الفلاحية السيئة.

وبالموازاة مع ذلك، يوصي المجلس بتوسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية، من حيث عدد المقاولات المُحدثة، لتعويض ما يطبع القطاعات الجديدة من استعمال مكثف لرأس المال وكذا خلق مناصب شغل كافية كماً وكيفاً.

وعلاوة على ذلك، يوصي المجلس بالنهوض باقتصاد أزرق مُندمج يتجاوز قطاع الصيد ويرتكز على استغلال أمثل للموارد البحرية في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبحر (صناعة السفن، تهيئة الطحالب، استغلال الطاقة الريحية البحرية «الأوفشور»...)، بالموازاة مع النهوض بجهود البحث والتطوير وتوفير التكوين الملائم لمختلف مهن البحر.

الوضعية الاجتماعية

على المستوى الاجتماعي، تضاعف تقريباً خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2014 متوسط مستوى عيش المغاربة، حيث انتقل من 8.300 درهم سنوياً إلى حوالي 15.900 درهم. كما عرف تسارعا في وتيرة نموه في الفترة 2007-2014 (3.6 في المائة) مقابل 3.3 في المائة في الفترة 2001-2007. وعلى نفس المنوال، تراجع معدّل الفقر النقدي من 15.3 في المائة سنة 2001 إلى 4.8 في المائة سنة 2014. كما بدأت الفوارق الاجتماعية على صعيد مستوى العيش في الانخفاض منذ سنة 2007، رغم أنها لا تزال مرتفعة نسبياً.

وفي ما يخص مجال التربية والتكوين، فقد تجلت أوجه القصور البنيوية التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين بحدّة أكبر خلال الدخول المدرسي برسم 2016. وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بتفاقم ظاهرة اكتظاظ الأقسام الدراسية والنقص البنيوي الحاصل في عدد المدرّسين الذي يزيد من حدته أعداد الأساتذة المحالين على التقاعد. وعلى الرغم من تراجع ظاهرة الهدر المدرسيّ مع توالي السنوات، إلا أنّها ما زالت تشكّل آفة تهمّ 350.000 تلميذ في السنة. من جهة أخرى، أثارت النقاشات حول التوجّه المحتمل نحو فرض رسوم للتسجيل في التعليم العمومي المخاوف، لا سيما في صفوف الأسر محدودة الدخل، من احتمال وجود رغبة في التخلي عن مجانية التعليم العمومي وتفضيل القطاع الخاص، مما من شأنه أن يتسبب، حال اعتماده، في المزيد من الفوارق في الولوج لتعليم ذي جودة، خاصة وأن الفوارق بين السكان في مجال التربية تعد أكثر من تلك المسجلة في مجال الدخل (مؤشر جيني - التربية : 0.55 - الدخل : 0.38).

وفي المجال الصحي، تم إحراز تقدم مهم مكّن من ضمان ارتفاع أمد الحياة عند الولادة إلى 75.8 سنة في 2015 بدل 70.3 سنة في 2005. كما مكنت الجهود المبذولة من تحقيق تحسن طفيف في عدد الأسرة بالمؤسسات الاستشفائية مما سمح بتحقيق معدل سرير واحد لكل 1551 نسمة سنة 2015 عوض سرير لكل 1586 نسمة سنة 2014. غير أن القطاع ما زال يعاني من نقص حاد في الموارد البشرية يتّضح أكثر على مستوى مؤشر الكثافة الصحية التي تُقدّر بنحو 1.5 عاملاً صحياً مؤهلاً لكل 1.000 نسمة سنة 2014، وهو مستوى دون العتبة الدنيا المحدّدة في 4.45 عاملاً صحياً لكل 1.000 نسمة الموصى بها في إطار أهداف التنمية المُستدامة. ويعدّ النقص في الموارد البشرية في قطاع الصحة أكثر حدّة في الوسط القروي، يضاف إليه النقص الموجود على مستوى التجهيزات الطبية وعدد الأسرة في المؤسسات العلاجية. وتعزى هذه النقائص أساساً إلى ضعف الميزانية المرصودة لقطاع الصحة والتي تبلغ 5.6 في المائة من ميزانية الدولة في حين يوصى على المستوى الدولي بتخصيص 10 في المائة من الميزانية الوطنية لهذا القطاع.

وبخصوص التغطية الصحية، بلغت تغطية الساكنة المغربية، بمختلف الأنظمة، حوالي 60 في المائة مقابل 53 في المائة المسجّلة سنة 2015. ويرجع هذا التحسن أساساً للتغطية شبه الكاملة للساكنة المستهدفة بنظام المساعدة الطبية (راميد) والشروع في تطبيق التأمين الصحي الأساسي للطلبة. ومن المنتظر أن يتواصل توسع نطاق هذه التغطية بفضل المصادقة في غشت 2016 على مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاصّ بفئات المهنيين والعمّال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، ومصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون رقم 63.16، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، من أجل تمكين أمّ أو أب المؤمن بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين وأصحاب المعاشات بالقطاع العام من الاستفادة من هذا النظام. وفي هذا السياق، مكن نظام المساعدة الطبية (راميد) من تغطية ما يزيد عن عشرة ملايين شخص مع نهاية 2016، كما أن أكثر من 6 ملايين شخص يتوفرون على بطاقات سارية المفعول. وشكّل الأشخاص في وضعيّة فقر 88 في المائة من المسجلين في نظام المساعدة الطبية.

غير أن مُعدّل تجديد بطاقات نظام المساعدة الطبيّة، في صفوف الأشخاص المصنّفين في خانة «هشاشة»، قد عرف في الآونة الأخيرة انخفاضاً حاداً، وهو الأمر الذي قد يكون مرتبطاً بحجم المساهمة السنوية المطلوب أدائها من هذه الفئة من المستفيدين. من جهة أخرى، يكشف تقييم الخدمات العلاجية المقدمة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية في العديد من الجهات، سيما المحرومة منها، عن وجود جملة من الصعوبات المرتبطة بعدم الاستجابة لطلبات الحصول على العلاجات وعلى الأدوية، بالإضافة إلى أوجه قصور على مستوى توفير الخدمات المتخصصة أو الخدمات الجراحية وتوفير قاعات للعلاج مجهزة بمعدّات وأطر عاملة متخصصة، ممّا يحتم على المرضى الانتظار لآجال طويلة جداً من أجل الاستفادة من العلاج.

بخصوص المناخ الاجتماعي، تميزت سنة 2016 بمصادقة مجلس الوزراء، المنعقد في شهر شتبر 2016، على مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حقّ الإضراب.

وارتفع خلال هذه السنة عدد أيام الإضراب من 267.656 يوماً سنة 2015 إلى 497.484 يوماً سنة 2016، أي بزيادة قدرها 86 في المائة، رغم انخفاض عدد الإضرابات وعدد المقاولات الخاصة المعنية (حيث انتقل من 265 إضراباً في 221 مقاوله سنة 2015 إلى 218 إضراباً في 176 مقاوله سنة 2016). وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه خلال المدّة ما بين 2010 و2015، لم يكن عدد أيام الإضراب يتجاوز قطّ 300.000 يوم. وتعدّ هذه الوضعية نتيجة مباشرة لغياب حوار اجتماعي مُمأسّس ومُننّظم، كما تعكس صعوبة متزايدة في مجال الوساطة بين المقاولات والأجراء من أجل تفادي نزاعات الشغل الجماعية والوقاية منها.

من ناحية أخرى، وعلى مستوى الحركات الاجتماعيّة، شهدت سنة 2016 العديد من الحركات الاحتجاجية، أكثرها حدّة تلك التي شهدتها إقليم الحسيمة. وتعدّ هذه الوضعية مؤشراً ينبّه إلى أوجه النقص في مجال التنمية الذي ما زالت تعاني منه بعض المناطق، علاوة على التأخر الحاصل في تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلّة التي تمّ إطلاقها وفي التحسين الفعلي لظروف عيش الساكنة.

وفي ما يتعلق بالسكن، فقد قُدّر العجز في مجال السكن في 400.000 وحدة سكنية في نهاية 2016 مقابل 500.000 وحدة في سنة 2015. وفي الإطار ذاته، نجح برنامج «مدن بدون صفائح» في تحسين ظروف سكن نحو 100.000 أسرة خلال الفترة ما بين 2012 و 2016.

غير أن آليات التمويل المخصصة لتيسير الولوج إلى السكن الاجتماعي لفائدة الساكنة ذات الدخل المحدود أو التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة عرفت تراجعاً في سنة 2016. هكذا، استفادت من صندوق «فوغاريم» 12.700 أسرة، أي بانخفاض نسبته 11 في المائة في عدد المستفيدين مقارنة مع السنة الفارطة، كما أن عدد المُستفيدين من صندوق «فوغالوج» انخفض بنسبة 6 في المائة.

فيما يتعلق بوضعية النساء، فإن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي أبدى المجلس رأياً بشأنه والذي يبقى دون مستوى التطلعات والانتظارات في مجال المساواة بين الجنسين، قد صادق عليه مجلس النواب في ماي 2016، في انتظار المصادقة عليه من طرف مجلس المستشارين؛ وهي الوضعية نفسها بالنسبة لمشروع القانون رقم 103.13، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي صادق عليه مجلس النواب في يوليوز 2016.

وفي هذا الصدد، لم تعرف وضعية النساء تحسناً ملحوظاً، كما يؤكد ذلك ارتفاع حالات العنف ضد النساء بنسبة 13.8 في المائة وتراجع نسبة نشاط النساء، مما جعل المغرب يحتل المرتبة 137 من أصل 144 بلداً، على الرغم من تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016.

وفي مجال حماية حقوق الطفل، تميزت سنة 2016 بالمصادقة على مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وبإطلاق السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. وسجل مركز الاستماع التابع للمركز الوطني لحقوق الطفل 402 حالة اعتداء على الأطفال في 2016، يتعلق الثلثان منها باعتداءات جسدية وجنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تهم إلا الحالات التي تم التبليغ عنها لمركز الاستماع الذي أنشئ في 2015، وبالتالي فهي لا تعكس خطورة وضعية الأطفال ضحايا العنف وسوء المعاملة. ومن ناحية أخرى، تم تسجيل أزيد من 35.000 حالة زواج من قاصر في 2015، 99 في المائة منها في صفوف الإناث، من بينها 12 حالة زواج من قاصرات في سن 14 سنة.

وبخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة، صدر القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها في أبريل 2016. وهو القانون الذي شكل أيضاً موضوع رأي أنجزه المجلس. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن القانون الإطار لا ينص صراحة على الآليات الإدارية والقضائية لحق التظلم في حالة عدم احترام الحقوق، أو عند التمييز في حق هؤلاء الأشخاص، كما لا يحدد القانون الإطار من هي السلطات والإدارات العمومية التي تسهر على تطبيق مختلف التدابير المتخذة.

وفي السياق نفسه، فإن نحو 66.5 في المائة من الأشخاص في وضعية إعاقة، البالغ عددهم 1.7 مليون شخص (أي 5.1 في المائة من مجموع الساكنة حسب إحصاء 2014)، لا يتوفرون على أي مستوى دراسي، مقابل 35.3 في المائة من بين الأشخاص الذي لا يوجدون في وضعية إعاقة. كما أن نسبة انعدام النشاط في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة قد بلغت 86.6 في المائة.

وفي مجال الهجرة، وتنفيذاً للتعليمات الملكية السامية في هذا الشأن، أطلق المغرب في دجنبر 2016، عملية ثانية للتسوية القانونية لوضعية المهاجرين. وإلى حدود شهر مارس 2017، كانت هذه العملية قد عرفت إيداع 18.000 طلب تسوية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وضعية المهاجرين المقيمين أو العابرين للتراب الوطني تستلزم بذل المزيد من الجهود على مستوى الإدماج والحماية والمساعدة الإنسانية ومكافحة كافة أشكال العنصرية إزاء المهاجرين .

وبخصوص محاربة الجريمة، فقد شهدت السنة ارتفاعا ملموسا في عدد الاعتقالات التي قامت بها قوات الأمن، والذي بلغ حوالي 466.997، أي بزيادة قدرها 23 في المائة مقارنة بما كان عليه الأمر في 2015. وتجدر الإشارة إلى أن 89.910 أشخاص من هؤلاء تم اعتقالهم في سياق قضايا تتعلق بالمخدرات. وحسب تقرير «مؤشر الأمن العالمي»، فقد كلفت الجريمة والعنف المغرب حوالي 6.6 في المائة من ناتجه الداخلي الخام سنة 2016، رغم أن هذه الكلفة تظل أدنى من المتوسط العالمي، المقدر ب 12.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

وإذا كانت هذه الأرقام تعكس تعزيز الجهود الرامية إلى المحافظة على النظام، فإنها تشير، أيضاً، إلى وجود منحى تصاعدي للأعمال الإجرامية، وهذا التطور يمكن أن يؤثر سلبا على رؤية المواطن إلى المسألة الأمنية.

في هذا السياق الاجتماعي، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى العمل على تحقيق مزيد من التكامل والإدماج الاقتصادي بين الواسطين الحضري والقروي، وإرساء مقاربة ترابية ناجعة لإستراتيجيات الإدماج الاجتماعي، من خلال الحرص على تعزيز إشراك الجهة في مختلف مراحل إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

كما يدعو المجلس إلى تشجيع الجهة على الاضطلاع بدور أكبر في قطاع التربية والتكوين، سيما من خلال عملية التمويل أو المشاركة في مراقبة التدبير الإداري للمؤسسات التعليمية. كما يوصي المجلس بإشراك قوي لجمعيات ممثلي أولياء التلاميذ والمجتمع المدني في تقديم المقترحات والتوجهات وتقييم المنظومة التربوية، وذلك في إطار عملية مُمأسسة ومنتظمة.

أما على مستوى القطاع الصحي، فإن المجلس يدعو إلى وضع آليات التمويل اللازمة من أجل توسيع نطاق الولوج إلى العلاجات وتحسين جودتها، وتحقيق توزيع مجالي منصف في إطار خارطة صحية مُلزَمة وتُدبِر ناجع للعاملين في مجال العلاجات الصحية.

كما يتعين مواصلة تعميم نظام التغطية الصحية الأساسية، مع الحرص على إجراء عملية تقييم لهذا النظام، بما يكفل تدارك الاختلالات وتحسين آثاره على حياة المواطنين.

وفيما يتعلق بمكافحة كافة أشكال التمييز، يدعو المجلس إلى الإسراع بتنفيذ أحكام الدستور ذات الصلة وبتفعيل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المُصنَّمة في تقاريره حول المساواة بين الجنسين. ومن جهة أخرى، فإن حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها تتطلب أعمال الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة.

وبالنسبة للمناخ الاجتماعي، يدعو المجلس إلى تسريع وتيرة مأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال متابعة منتظمة للعملية ووضع مؤشرات محددة وإرساء مقاربة مجالية للحوار الاجتماعي والمدني، بما يكفل ملاءمته على نحو أفضل مع الخصوصيات المحلية.

الوضعية البيئية

على المستوى البيئي، يمكن للمغرب أن يفتخر بنجاحه في تنظيم الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية "الكوب 22"، في شهر نونبر 2016 في مراكش.

وقد مكنت «الكوب 22» من تحقيق نتائج جد مرضية، لعل أبرزها تحديد سنة 2018 أجلاً للتنفيذ الفعلي لاتفاق باريس، أي قبل سنتين من الأجل المحدد مسبقاً. ومن جهة أخرى، تم تحقيق مكتسبات مهمة على مستوى تعبئة الموارد المالية، من خلال وضع خارطة طريق لتعبئة مبلغ 100 مليار دولار تتيح مزيداً من الشفافية والوضوح بشأن موارد التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف وتوظيفها. وتنص هذه الخارطة أيضاً على الرفع من التمويلات العمومية الموجهة إلى البلدان النامية والهشة بنسبة 50 في المائة، إضافة إلى الرفع من حصة التمويلات الموجهة إلى التكيف، من 12.5 في المائة إلى 24 في المائة في أفق 2020.

أما فيما يتعلق بتعزيز القدرات، فقدت مكنت المفاوضات بين الأطراف من إطلاق عدد من المبادرات الهامة، من بينها على وجه الخصوص إطلاق «الشراكة حول المساهمات المحددة وطنياً» التي يرأسها كل من المغرب وألمانيا. وهي شراكة تهدف إلى مساعدة بلدان الجنوب على تحسين بلورة المساهمات المحددة وطنياً، وتسريع وتيرة الولوج إلى التمويل، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

كما تميزت «الكوب 22» بانعقاد قمة العمل الإفريقية الأولى، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبحضور تمثيلية 50 دولة إفريقية.

وقد تجسدت العناية الخاصة التي حظيت بها القارة الإفريقية خلال «الكوب 22» في إطلاق العديد من المبادرات، منها «المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية»، التي أطلقها المغرب بدعم من 25 بلداً إفريقياً؛ ومبادرة «الأمن والاستقرار والاستدامة في إفريقيا»، التي أطلقها المغرب إلى جانب السنغال؛ ومبادرة «الماء من أجل إفريقيا»، التي اقترحها المغرب بدعم من البنك الإفريقي للتنمية.

وعلى الصعيد الوطني، شهدت سنة 2016 انطلاق العمل بمحطة «نور1» للطاقة الشمسية، باعتبارها مرحلة أولى من مشروع «نور ورزازات»، الذي يهدف إلى بلوغ قدرة إنتاج تصل إلى 580 ميغاواط بحلول 2018. وتندرج هذه الخطوة الجبارة في إطار التزام المغرب بالرفع من حصة الطاقات المتجددة في القوة الكهربائية القائمة، إلى 42 في المائة بحلول سنة 2020، ثم إلى 52 في المائة بحلول سنة 2030.

وفيما يتعلق بالموارد المائية، فإنّ المغرب يوجد حسب تصنيف المعهد العالمي للموارد ضمن 33 بلدا الأكثر تهديدا في العالم بالإجهاد المائي الحادّ في أفق 2040. وبالفعل، يبلغ حجم المياه المتجددة للفرد الواحد حوالي 700 متر مكعب، ويمكن أن تعرف هذه الكميّة انخفاضاً يصل إلى 500 متر مكعب للفرد الواحد بحلول سنة 2030، بضغطٍ من التغيرات المناخية والنمو الديمغرافي والتمدّن وتزايد النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يشيد المجلس بإصدار القانون المتعلق بالماء وبمواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، وكذا بالتقدم المستمر في تنفيذ المشاريع ذات الصلة بمعالجة المياه العادمة والتطهير السائل وتحلية مياه البحر. وتندرج هذه السياسات العمومية، إلى جانب غيرها من التدابير الموازية الرامية إلى حماية البيئة في بلادنا، في سياق اقتصاد دائريّ، قائم على إعادة تثمين الموارد وإعادة استخدامها على النحو الأمثل.

وبخصوص تدبير النفايات المنزلية، فقد انتقلت نسبة جمّع النفايات بطريقة مهنية من 44 في المائة سنة 2008 إلى 82 في المائة سنة 2016، في حين بلغت نسبة طمر النفايات 40 في المائة سنة 2016، عوض 11 في المائة سنة 2007. وفضلا عن الجمّع، فإن عمليات التثمين الطاقوي في مطارح فاس ووجدة تمكن من إنتاج كهربائيّ يصل إلى 30.000 كيلواط في اليوم من أجل الإنارة العموميّة.

وفي هذا الإطار، يتعين إدماج المساهمة المحددة وطنيا لبلادنا من أجل تحقيق الأهداف المناخية المسطرة في إطار «الكوب 22» في السياسات العمومية. كما ينبغي الإسراع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومواصلة تكثيف الجهود المبذولة في مجال تدبير الموارد المائية.

كما يدعو المجلس إلى مراعاة المخاطر المناخية في التخطيط العمراني على نحو أفضل، وخاصّة على مستوى وثائق التعمير وتصاميم التهيئة العمرانية وتصاميم التنقل الحضري.

ومن ناحية أخرى، يدعو المجلس إلى اكتساب خبرة وطنية متينة في مجال الطاقات المتجددة وفي الصناعات ذات الصلة، من أجل تجنب أن تفسح التبعيّة في مجال الطاقات الأحفورية المستوردة مكانها لتبعيّة تكنولوجيّة متزايدة في هذا المجال. كما يتعين تحسين الأداء في مجال النجاعة الطاقية.

الموضوع الخاص ”التحوّل الرّقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة“

اعتباراً للإمكانيات الواعدة التي يتيحها المجال الرقمي، فقد جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من موضوع «التحول الرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة» محوراً موضوعاتياً لتقريره برسم سنة 2016.

والواقع أنّ الرّافعة الرقمية ليست فقط عامل تسريع قويّ لتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، بل هي كذلك وسيلة فعالة لمحاربة الرشوة ولتقليص نطاق السلطة التقديرية للإدارة.

ومن جهة أخرى، فإن انخراط الفاعلين الوطنيين في رقمنة الإدارة والمرافق العمومية من شأنه أن يشكّل فرصة حقيقية لتطوير جانب كبير من الاقتصاد الوطني.

ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس ببلورة مقاربة شمولية ومتجانسة من أجل بلوغ مستوى جديد لرقمنة المرافق العمومية، بما يكفل تحقيق الإنصاف والشفافية والنجاعة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، سيما من خلال تفعيل ميثاق المرافق العمومية الذي ينصّ عليه الدستور وإحداث هيئة قيادة مؤسسية خاصة.

كما يتعين تفعيل حقّ المواطن في الحصول على المعلومات، سيما من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي حول الحق في الحصول على المعلومة كما كرسته أحكام الدستور، وإحداث مرصد لجودة الخدمات في المرافق العمومية.

ومن ناحية أخرى، يوصي المجلس بتدبير الثقة الرقمية، من خلال وضع إطار تنظيمي خاص يتيح التثبيت من صحة الوثائق الإدارية المرقمنة، ووضع تعريف وحيد لكل مواطن، وتعميم الولوج إلى التوقيع الإلكتروني، واعتماد نظام للعناوين الإلكترونية المؤمنة.

وفضلاً عن ذلك، يدعو المجلس إلى استغلال الفرص التي يتيحها التحوّل الرّقمي من أجل تحقيق نموّ اقتصادي مستدام في خدمة المواطن، سيما من خلال تشجيع الأنشطة المتعلقة بالمعطيات الضخمة (Big Data)، وبالذكاء الاصطناعي، وبتشجيع نمو العمليات التجارية المباشرة عبر منصات رقمية «على شاكله خدمة أوبر» داخل الاقتصاد، وبالطباعة ثلاثية الأبعاد؛ كل ذلك في إطار رؤية استراتيجية طموحة تمكن من إرساء نظم مبتكرة تدعمها منظومة تكوين ملائمة وآليات تمويل مناسبة.

أنشطة المجلس

بخصوص الأنشطة التي أنجزها المجلس، تميزت سنة 2016 بتنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لقمة فاس للضمان من أجل المناخ بمشاركة أزيد من 240 شخصية وطنية ودولية تمثل ديانات ومشارب روحية وفلسفية مختلفة.

وخلال سنة 2016، أنجز المجلس، في إطار الإحالات الواردة من مجلس النواب، رأيين اثنين حول مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛ ومشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وفي إطار الإحالات الذاتية، أنجز المجلس ثمانية تقارير وسبعة آراء تتعلق بالمواضيع التالية: المساواة الذاتية؛ فعلية حقوق الطفل؛ المساواة بين النساء والرجال؛ الجانب الاجتماعي؛ وضع ودينامية الحياة الجموعية؛ المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛ اقتصاديات الثقافة؛ متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية؛ إضافة إلى التقرير السنوي برسم سنة 2015؛ وتقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب (1999-2013) الذي يأخذ بعين الاعتبار الرأسمال غير المادي. وقد تمت المصادقة بالإجماع على مختلف هذه التقارير والآراء التي أنجزها المجلس برسم سنة 2016.

وبالنسبة لسنة 2017، سَيَنكَّبُ المجلس، إضافة إلى إعداد التقرير السنوي، على دراسة موضوعات: السياسة الصناعية للمغرب؛ المبادلات الاقتصادية بين المغرب وباقي البلدان الأفريقيّة؛ النظام العقاري والرصيد العقاري؛ المناولة؛ الهجرة وسوق الشغل؛ الحماية الاجتماعية؛ المدن المستدامة؛ التكنولوجيات والقيم؛ المحتوى الثقافي والإعلام؛ وسياسة السكن في الوسط القروي.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50

البريد الإلكتروني : contact@ces.ma